

# التورق المصرفي ونطاق أعماله من منظور الفقه الإسلامي

دكتور

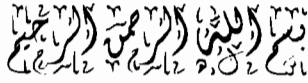
محمد عبد الحميد السيد متولى

كلية الشريعة والقانون بدمنهور

جامعة الأزهر

من ١٤٠٧ إلى ١٤٥٤





الحمد لله رب العالمين والصلاة على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد  
النبي الأُمى الصادق الوعد الأمين. فصلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه  
ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

أما بعد،،،

فإن الإسلام ينظر إلى المال على أنه عصب الحياة وقوامها، وضرورة من  
ضروراتها، لا يستغنى عنه الأفراد ولا الجماعات، ودعا الإسلام إلى كسبه وتحصيله  
سواء أكان ذلك عن طريق الزراعة، أم الصناعة، أم التجارة أم من أى وسيلة من  
الوسائل المشروعة بشرط ألا يلهى عن حق الله تعالى، وأن لا يصرف عن القيم  
الخلقية الصالحة، وأن يكون الكسب عن طريق مشروع كى لا يضار الأفراد ولا  
الجماعات، ولا يخل بالقانون العام، حتى يكون المال قوة من عناصر قوة الاقتصاد فى  
الإسلام.

وقد حرص علماء الإسلام وبخاصة الفقهاء على تناول العقود المالية فيما  
يعرف فى كتب الفقه عندهم بكتاب البيوع أو كتاب المعاملات، ويقصدون بذلك  
المعاملات المالية للوقوف على ما يحل منها وما يحرم، وقد رأينا أن كل العقود التى  
قالوا بحلها تشتمل على مبادلات اقتصادية نافعة، كالبيع والسلم، والإجارة،  
والمضاربة، والشركة، وكل العقود التى قالوا بحرمتها عقود مجردة عن المبادلات  
الاقتصادية النافعة، وكل ذلك كان معروفاً لديهم ويطبق بصورة فردية.

وما أن جثم الاستعمار على دول العالم الإسلامى وبسط نفوذه عليها فأخذ  
يطبق نظمه وقوانينه على الدول الإسلامية المستعمرة، بل إن هذه الدول بقيت بعد  
استقلالها خاضعة للقوانين والأنظمة التى خلفها الاستعمار بعد رحيله، وقد عمل  
الاستعمار على فصل التعليم الدينى عن التعليم العام مما أدى إلى عدم مقدرة علماء  
المسلمين تقديم الحلول السليمة للمشاكل الاقتصادية المستحدثة، كما عمد إلى إثارة

الشبهات والظنون حول إمكانية إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية من خلال تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي.

ولم تترك الدول المستعمرة بلاد العالم الإسلامي إلا وزعت في كل شبر من أرضه مصرفاً من مصارفها الربوية؛ فانتشرت المصارف في هذه الفترة كعمل مؤسسى.

وما إن أفاق المسلمون من ثباتهم العميق حتى رأوا أنفسهم أمام هذا الإخبطوط الذى يلتهم ثرواتهم ويجعلهم يتعاملون بما حرمه الله عليهم.

فعمدوا إلى إقامة المصارف الإسلامية ليستعيدوا أموالهم ويطبقوا شرع ربهم باتباع ما أحل لهم من معاملات مالية فيها مصلحتهم، وابتعادهم عن المعاملات المالية المحرمة لما فيها من ضررهم. قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(١)</sup>. وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾<sup>(٢)</sup>. وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُوا أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبِشْرِهِمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

ومن الموضوعات المالية الشائكة التى تتعرض لها المصارف الإسلامية فى الوقت الحاضر التورق المصرفي الذى تجريه المصارف.

وأردت أن أنبه إلى أن التورق الذى تجريه المصارف فى الوقت الحاضر يشترك فى تطبيقه والعمل به [المصارف الربوية والمصارف الإسلامية]، وهذه

(١) سورة البقرة، الآية رقم ١٨٨.

(٢) سورة النساء، الآية رقم ٢٩.

(٣) سورة التوبة، الآية رقم ٣٤.

الازدواجية في التطبيق تقطع الطريق على المصارف الإسلامية، وتلوى عنق هذه المعاملة لتصب في جانبها وتحرم المصارف الإسلامية والمسلمين من عائداتها. ولو اقتصر تطبيق هذه المعاملة على المصارف الإسلامية وأن يكون نطاق عملها البلاد الإسلامية لكان ذلك قوة للجانب الاقتصادي الإسلامي، ومخرجاً للمسلمين من الضوائق الاقتصادية.

لذلك حرصت على أن أتناول في بحثي هذا : [التورق المصرفي ونطاق أعماله من منظور الفقه الإسلامي] وذلك في مبحثين :

#### المبحث الأول : التورق وموقف الفقهاء منه :

خصصت هذا المبحث : لتعريف التورق في اللغة، ومدلول التورق، والمفهوم الاصطلاحي للتورق، والعينة لغة واصطلاحاً، والفرق بين العينة والتورق، والأمور المشتركة بينهما، وموقف الفقهاء من التورق، القائلين بکراهة التورق وعدم جوازه وحجج هذا الفريق، دفع هذه الحجج والرد عليها، حقيقة التورق الذي أجازاه الفقهاء، التورق الفردي والتورق المنظم والفرق بينهما.

#### المبحث الثاني : صور التورق الفردي والتورق المصرفي :

أوضحت في هذا المبحث : صور التورق الفردي، وصور التورق المصرفي والتواطؤ على التورق، والتورق صيغة شرعية من صيغ التمويل، وحصول المتورق على السلعة من غير رغبة فيها ولا معرفة لها، واتفاق المتورق على الدخول في مضاربة مع المضارب، العقود المتعلقة بالتورق، الوكالة والاعتراضات المتعلقة بها، القبض الحقيقي والقبض الحكمي، إضافة رسوم إدارية على العميل، تمويل المخزون للشركات المنتجة في بلاد المسلمين، السلع التي يجري عليها التورق في المصارف الإسلامية، منهج المصارف الإسلامية في

التورق، محيط عمل المصارف الإسلامية، الهدف الاقتصادي  
للمصارف الإسلامية.

والله أسأل أن يوفقني إلى ما يحبه ويرضاه وهو حسبي ونعم الوكيل وهو نعم  
المولى ونعم النصير.

# المبحث الأول

التورق وموقف الفقهاء منه





## المبحث الأول

### التورق وموقف الفقهاء منه

التورق في اللغة :

لا توجد في اللغة كلمة التورق، والأفعال المشتقة من الورق التي ذكرها أهل اللغة تنحصر في الايراق، والاستيراق فيقال : أورق الرجل إذا كثر ماله، ويقال : المستورق للذي يطلب الورق، ولعل الفقهاء وضعوا اصطلاح التورق لمن يتكلف الحصول على الورق، واستورق الرجل أى طلب الورق فهو مستورق.

والتورق : مأخوذ من الورق بفتح الواو وكسر الراء؛ وهى الدراهم المضروبة فالورق الدراهم المضروبة كما فى الصحاح، وقال أبو عبيدة : الورق الفضة مضروبة كالدراهم أم لا. ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ ﴾<sup>(١)</sup>. أى بدراهمكم<sup>(٢)</sup>.

وقال ﷺ : (وفى الرقة، إذا بلغت خمس أواق، ربع العشر)<sup>(٣)</sup>.

مدلول التورق :

أصل التورق طلب النقود من الفضة ثم تحول المفهوم إلى طلب النقد سواء أكان فضة أم ذهباً أم عملة ورقية فبقى أصل اللفظ وصار التوسع فى مدلوله تبعاً للتوسع فى مفهوم النقد.

(١) سورة الكهف، الآية رقم ١٩.

(٢) مختار الصحاح لأبى محمد بن أبى بكر عبد القادر الرازى ترتيب محمود خاطر، ص ٧١٧، مكتبة الثقافة الدينية. لسان العرب لابن منظور، مادة [ورق]، ٧/٧٨١٦، ط دار المعارف.

(٣) كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس. كتاب الزكاة باب صدقة الماشية، ١/٢٥٩. سنن أبى داود كتاب الزكاة باب زكاة السائمة. صحيح الترمذى كتاب الزكاة باب ما جاء فى زكاة الإبل والغنم.

جامع الأصول من أحاديث الرسول لابن الأثير. كتاب الزكاة الباب الثانى الفصل الثانى فى زكاة

الغنم الحديث رقم [٢٦٧٢] - ٣٢١/٥.

المفهوم الإصطلاحي :

والمفهوم الاصطلاحي للتورق. فهو تصرف المحتاج للنقد تصرفاً يبعده عن الصيغ الربوية، ويمكنه من تغطية حاجته النقدية، وذلك بأن يشتري سلعة قيمتها مقاربة لمقدار حاجته النقدية مع زيادة في ثمنها لقاء تأجيل دفع قيمتها، ثم يقوم ببيعها بثمن حال ليغطي بذلك الثمن حاجته القائمة، وبشرط ألا يبيعها على من اشتراها منه.

ومفهوم التورق في الاستعمال الفقهي : الحصول على الورق، أي الحصول على النقد وذلك بأن يشتري سلعة بثمن مؤجل ثم يبيعها لغير بائعها بثمن حاضر وهذا المصطلح مشهور عند الحنابلة<sup>(١)</sup>.

أما بقية المذاهب الفقهية فيتعرضون له ضمن حديثهم عن العينة<sup>(٢)</sup>. وهذا المصطلح معروف عند السلف يدل لذلك ما جاء في مصنف ابن أبي شيبة : [أن إياس بن معاوية كان لا يرى بأساً بالتورق يعني العينة]<sup>(٣)</sup>.  
العينة لغة :

اعتان الرجل : إذا اشترى الشيء بنسيئه، وعين : التاجر إذا أخذ بالعينة أو أعطى بها، والعينة : الربا، والسلف، وإذا باع من الرجل سلعة بثمن معلوم إلى أجل معلوم، ثم اشتراها منه بأقل من الثمن الذي باعها به.

(١) الفروع في الفقه الحنبلي لمحمد بن مفلح، ١٧١/٤، عالم الكتب بيروت - الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ٣٣٧/٤، دار إحياء التراث العربي بيروت - كشاف القناع عن متن الإقناع لمنصور بن يونس البهوتي، ١٥٧/٣، مطبعة الحكومة مكة المكرمة.

(٢) الموسوعة الفقهية، تورق.

(٣) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، ت مختار أحمد الندوي، ٤٦/٦، ط الدار السلفية.

وسميت عينة لحصول النقد لطالب العينة، وذلك لأن العينة اشتقاقاً من العين، وهو النقد الحاضر ويحصل له من فوره، والمشتري إنما يشتريها ليبيعها بعين حاضرة تصل إليه معجلة<sup>(١)</sup>.

الزرنقة : العينة وبه فسر بعضهم قول على بن أبي طالب - رضوان الله عليه - [لا أدع الحج ولو تزرنت] أى ولو أخذت الزاد بالعينة<sup>(٢)</sup>.

تعريف العينة :

جاء ذكر العينة فى حديث عبد الله بن عمر أن النبى ﷺ قال : (إذا ضن الناس بالدينار والدرهم، وتبايعوا بالعينة، واتبعوا أذناب البقر وتركوا الجهاد فى سبيل الله أنزل الله بهم بلاء فلا يرفعه حتى يراجعوا دينهم) رواه أحمد وأبو داود<sup>(٣)</sup>.

ولفظه (إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم)<sup>(٤)</sup>.

فبيع العينة : هو أن يبيع شيئاً من غيره بثمن مؤجل ويسلمه إلى المشتري ثم يشتريه قبل قبض الثمن بثمن نقد أقل من ذلك القدر<sup>(٥)</sup>.

وهذا المعنى للعينة هو الوارد فى الحديث الذى رواه ابن اسحاق السبيعي عن امرأته أنها دخلت على عائشة فدخلت معها أم ولد زيد بن أرقم فقالت : يا أم

(١) لسان العرب لابن منظور، مادة [عين]، ٣١٩٩/٤، دار المعارف - القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، مادة (العين) باب النون فصل العين، ٢٥٤/٤، دار الجيل بيروت - مختار الصحاح للرازي، مادة [عين]، ص ٤٦٧.

(٢) النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير مادة [زرنق]، ٣٠١/٢ - ٣٠٢.

(٣) نيل الأوطار شرح منتهى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار ﷺ للشوكاني، ٣٦٢/٦، مكتبة الكليات الأزهرية.

(٤) سنن أبى داود لأبى داود سليمان بن الأشعث كتاب البيوع باب النهى عن العينة، ٢٧٢/٣، دار الريان للتراث.

(٥) المغنى والشرح الكبير، ٢٥٩/٤ - فتاوى ابن تيمية، ٤٤٦/٢٩ - حاشية ابن عابدين، ٣٨٧/٤.

المؤمنين إني بعت غلاماً من زيد بن أرقم بثمانماية درهم نسيئة، وإني ابتعته منه بستمانئة نقداً، فقالت لها عائشة : بئس ما اشتريت وبئس ما شريت، إن جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد بطل إلا أن يتوب<sup>(١)</sup>.

### الفرق بين العينة والتورق :

الفرق بينهما هو أن بيع العينة : أن يشتري محتاج النقد سلعة من أحد الناس بثمن مؤجل ثم يبيعها بثمن حال أقل من ثمنها المؤجل على من اشتراها منه. وسميت بالعينة؛ لأن عين السلعة التي باعها رجعت إليه بعينها فهي محرمة؛ لأنه يغلب على الظن أنها اتخذت حيلة للتوصل إلى الربا فصارت محرمة لدى كثير من أهل العلم.

وأما التورق : فهو أن يشتري محتاج النقد سلعة من أحد الناس بثمن مؤجل ثم يبيعها بثمن حال الغالب أنه أقل من ثمنها المؤجل وذلك على غير من اشتراها منه لينتفي بذلك غلبة الظن بالتحيل بهذا البيع إلى الربا فصار بذلك بيعاً صحيحاً جائزاً حيث أن السلعة لم تعد إلى بائعها وإنما اشتراها طرف ثالث<sup>(٢)</sup>.

فالعينة ترجع فيها السلعة إلى البائع الأول، والتورق ليس فيه رجوع السلعة إلى البائع الأول، وإنما هو تصرف المشتري فيما ملكه ببيعه في السوق بثمن حال ليحصل على نقد.

(١) قال الشوكاني في شرحه للحديث روى عن الشافعي أنه لا يصح، وقال أيضاً : الصورة

المذكورة وهي صورة بيع العينة. نيل الأوطار شرح منتهى الأخبار، ٣٦١/٦.

(٢) حكم التورق كما تجر به المصارف الإسلامية في الوقت الحاضر لعبد الله بن سليمان المنيع

عضو هيئة كبار العلماء، ص ١٥، بحث مقدم لأعمال وبحوث الدورة السابعة عشر للمجمع

الفقه الإسلامي مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ، رابطة العالم الإسلامي.

الأموال المشتركة بينهما :

بيع العينة يشارك التورق في أمور :

الذين ذكروا التورق في جملة صورة العينة : إنما نظروا إلى أنه يشارك

العينة في الأمور الآتية :

الأول : أن البائع يبيع السلعة في كليهما نسيئة بأكثر من الثمن الحال في السوق.

الثاني : أن مقصود المشتري فيهما الحصول على نقد.

الثالث : أن كلاً منهما اتخذ حيلة أو مخرجاً لتفادي الوقوع في الإقراض الربوي<sup>(١)</sup>.

موقف الفقهاء من التورق :

حكم التورق عند فقهاء الحنابلة :

للحنابلة قولان في حكم التورق : أحدهما : الكراهة، ولكن المختار عندهم جوازه فذكر ابن مفلح قولين عن الإمام أحمد حيث قال : [ولو احتاج إلى نقد فاشترى ما يساوي مائة بمائتين فلا بأس به نص عليه، وهي التورق. وعنه يكره. وحرمه شيخنا]<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى [ولو كان مقصود المشتري الدراهم وابتاع السلعة إلى أجل ليبيعها ويأخذ ثمنها فهذا يسمى التورق، ففي كراهته عن أحمد روايتان]<sup>(٣)</sup>.

وقال المرداوي [لو احتاج إلى نقد فاشترى ما يساوي مائة بمائة وخمسين فلا بأس نص عليه، وهو المذهب وعليه الأصحاب، وهي مسألة التورق] فذكر المرداوي أن المذهب جوازه وعليه معظم أصحاب الحنابلة<sup>(١)</sup>.

(١) أحكام التورق وتطبيقاته المصرفية لمحمد تقى العثماني نائب رئيس جامعة دار العلوم كراتشي، ص ٤٢، بحث مقدم لأعمال الدورة السابعة عشر للمجمع الفقهي مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ، رابطة العالم الإسلامي.

(٢) الفروع لمحمد بن مفلح، ١/٤، عالم الكتب بيروت.

(٣) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ٣٠/٢٩.

وقال البهوتي في الكشف [ولو احتاج إنسان إلى نقد، فاشترى ما يساوي مائة بمائة وخمسين فلا بأس بذلك نص عليه، وهي أن هذه المسألة تسمى مسألة التورق]<sup>(٢)</sup>.

فالمذهب المختار عند الحنابلة الجواز وإن مال ابن تيمية، وابن قيم الجوزية رحمهما الله إلى المنع<sup>(٣)</sup>.

#### موقف الشافعية من التورق :

صرح الإمام الشافعي بجواز ما يسمى عينة عند الجمهور وهو أن يشتري البائع نفسه السلعة من المشتري بثمن أقل، وقد أيد جواز العينة الصريحة فقال وإذا كانت هذه السلعة لى كسائر مالى، لم لا أبيع ملكى بما شئت وشاء المشتري<sup>(٤)</sup>. وقد استدل الشافعي - رحمه الله - على جواز العينة ولم يذكر فيه أى كراهة<sup>(٥)</sup>.

وقال البغوى فى التهذيب [إذا باع شيئاً إلى أجل وسلم، ثم اشتراه قبل حلول الأجل يجوز، سواء اشتراه بمثل ما باع أو أقل أو بأكثر كما يجوز بعد حلول الأجل]<sup>(٦)</sup>.

(١) الاتصاف فى معرفة الراجح من الخلاف للمرداوى، ٣٣٧/٤، دار إحياء التراث العربى بيروت.  
(٢) كشف القناع عن متن الاقناع، ١٥٧/٣، مطبعة الحكومة مكة المكرمة.  
(٣) فتاوى ابن تيمية، ٤٤٢/٢٩ - تهذيب السنن لابن قيم، ١٠٨/٥ - ١٠٩، المكتبة الأثرية بباكستان.

(٤) مختصر المرنى هامش كتاب الأم، ط الشعب، ٢٠١/٢.

(٥) كتاب الأم للإمام الشافعي، باب بيع الآجال، ٦٨/٣، كتاب الشعب.

(٦) التهذيب فى فقه الإمام الشافعي للبغوى، ٤٨٩/٣، دار الكتب العلمية بيروت - الحاوى الكبير لعلى بن حبيب الماوردى.

وممن قال بالجواز الإمام النووي حيث قال [وليس من المناهى بيع العينة وهو أن يبيع غيره شيئاً بثمن مؤجل ويسلمه إليه، ثم يشتريه قبل قبض الثمن بأقل من ذلك الثمن نقداً] <sup>(١)</sup>.

لكن بعض المتأخرين من الشافعية قالوا بالكراهة مع صحة العقد، فقال القاضى زكريا الأتصاري : [ويكره بيع العينة لما فيها من الاستظهار على ذى الحاجة وهى أن يبيعه عينا بثمن كثير مؤجل ويسلمها له ثم يشتريها منه بنقد يسير فيصح ذلك، ولو صار عادة له غالبية] <sup>(٢)</sup>.

وبذلك قال الشرييني الخطيب والرملى <sup>(٣)</sup>.

فالشافعية لم يذكروا التورق لا استقلالاً ولا كصورة من صور العينة إلا أنهم أجازوا بيع التورق من باب أولى حيث أجازوا للبائع الأول أن يشتري السلعة بنقد أقل [وهو بيع العينة] فالبيع إلى أجنبى أولى بالجواز [وهو بيع التورق] بل إن الشافعى - رحمه الله - ذكر جواز هذه الصورة كمسألة متفق عليها بينه وبين مانعى العينة، وألزمهم بها فقال وهو يناقشهم، قيل : أفحرام عليه أن يبيع ماله بنقد، وإن كان اشتراه إلى أجل؟ فإن قال : لا، إذا باعه من غيره قيل فمن حرمه منه؟

#### التورق عند المالكية :

ما سماه الشافعية والحنابلة عينة يدرجه المالكية تحت بيوع الآجال التى ظاهرها الجواز لكنها تؤدى إلى الممنوع. فهم يمنعون هذه البيوع ويوجبون فسخ مثل هذا البيع ما دامت السلعة قائمة، قال ابن رشد : فإذا باع الرجل سلعة بثمن إلى أجل

(١) روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووى، ٤١٦/٣-٤١٧.

(٢) اسنى المطالب شرح روض الطالب، ١٠٤/٤، دار الكتب العلمية بيروت.

(٣) مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، ٩٣/٣، دار إحياء التراث - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ٤٦٠/٣، دار إحياء التراث.

ثم ابتاعها منه بأقل من ذلك الثمن نقداً. فسخت البيعتان جميعاً عند ابن الماجشون وهو الصحيح في النظر<sup>(١)</sup>.

ولكنهم لم يدرجوا صورة التورق في عداد هذه البيوع الممنوعة، وإنما يظهر من كلامهم أن التورق جائز عندهم.

قال ابن رشد : وسئل مالك عن رجل ممن يعين ببيع السلعة من الرجل بثمن إلى أجل فإذا قبضها منه ابتاعها منه رجل حاضر كان قاعداً معها فباعها منه ثم إن الذي باعها الأول اشتراها منه بعد ذلك في موضع واحد، قال : لا خير في هذا، ورآه كأنه محلل فيما بينهما<sup>(٢)</sup>.

فمالك - رضى الله عنه - إنما منع هذه الصورة لكون الرجل الثالث اتخذ محلاً للبائع الأول، ولولا أنه باع السلعة إلى البائع الأول لجاز العقد عنده. وقال القرافي [إنا إنما نمنع أن يكون العقد الثاني عن البائع الأول]<sup>(٣)</sup>.

#### موقف الأحناف من التورق :

أكثر الحنفية سموا التورق عينة ومنهم من ذهب إلى كراهته مثل الإمام محمد، ومنهم من قال بالجواز كأبي يوسف وغيره.

قال الحصكفي في تفسير بيع العينة [أى بيع العين بالربح نسيئة ليبيعتها المستقرض بأقل ليقتضى دينه، اخترعه أكلة الربا، وهو مكروه مذموم شرعاً لما فيه من الاعراض عن مبرة الإقراض، وقال ابن عابدين في حاشيته : قوله [وهو مكروه] أى عند محمد وبه جزم في الهداية، قال في الفتح وقال أبو يوسف : لا يكره هذا البيع؛ لأنه فعله كثير من الصحابة وحمدوا على ذلك، ولم يعدوه من الربا حتى لو باع

(١) المقدمات الممهدة لابن رشد، ٥٣/٢، دار الغرب الإسلامي.

(٢) البيان والتحصيل لابن رشد، ٨٩/٧، دار الغرب الإسلامي.

(٣) الفروق لأحمد بن إدريس القرافي، ٢٦٨/٣، دار المعرفة.



كاغذة بألف يجوز ولا يكره. وقال محمد : هذا البيع فى قلبى كأمثال الجبال ذميم اخترعه أكلة الربا<sup>(١)</sup>.

وقد وفق الكمال بن الهمام بين قولى الكراهة والجوز. فحمل الجواز على التورق وحمل الكراهة على العينة وذلك فى قوله [ثم الذى يقع فى قلبى أن ما يخرج الدافع إن فعلت صورة يعود فيها إليه هو أو بعضه، كعود الثوب أو الحرير، فمكروه - وإلا فلا كراهة الا خلاف الأولى على بعض الاحتمالات، كأن يحتاج المديون فىأبى المسؤول أن يقرضه، بل أن يبيع ما يساوى عشرة بخمسة عشرة إلى أجل فيشتريه المديون ويبيعه فى السوق بعشرة حالة، ولا بأس فى هذا، فإن الأجل قابلة قسط من الثمن، والقرض ليس واجباً عليها دائماً، بل هو مندوب، فإن تركه لمجرد رغبة عنه إلى زيادة الدنيا فمكروه، أو لعارض يعذر به فلا، وإنما يعرف ذلك فى خصوصيات المواد، وما لم ترجع إليه العين التى خرجت منه لا يسمى بيع العينة؛ لأنه من العين المسترجعة لا العين مطلقاً، وإلا فكل بيع بيع العينة] <sup>(٢)</sup>.

وهذا هو المفتى به عن الحنفية<sup>(٣)</sup>.

#### القائلين بكراهة التورق وعدم جوازه :

من العرض السابق لنصوص فقهاء المذاهب الفقهية يظهر لنا بوضوح أن المختار فى جميع هذه المذاهب جواز التورق.

غير أنه يوجد بعض من أهل العلم ممن ذهب إلى القول بكراهة التعامل بالتورق وعدم جوازه منهم عمر بن عبد العزيز، ومحمد بن الحسن الشيبانى من الحنفية ورواية عن الإمام أحمد ومال إليها الإمام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم.

(١) الدر المختار مع حاشية ابن عابدين، ٣١٠/٤، كتاب الكفالة مطلب بيع العينة - الفتاوى الهندية، ٢٠٨/٣.

(٢) فتح القدير للكمال ابن الهمام، ٢٢٤/٦.

(٣) فتاوى قاضى خان بهامش الفتاوى الهندية، ٢٧٩/٢.

حجج هذا الفريق :

استدل القائلون بکراهة التعامل بالتورق وعدم جوازه بما یلی :

أولاً : إنه مسلك اضطراری لا يأخذ به إلا مكره علیه أو مضطر إليه، وقد نهى رسول

الله ﷺ (عن بيع المضطر، وبيع الغرر، وبيع الثمرة قبل أن تدرك) <sup>(١)</sup>.

وفى سنن أبی داود قال : (سیأتی على الناس زمان عضوض بعض الموسر

على ما فى یدیه ولم یؤمر بذلك، قال الله تعالى ﴿ ولا تنسوا الفضل بینکم إنّ الله بما

تعملون بصیر ﴾ (سورة البقرة، الآیة رقم ٢٣٧). ویباع المضطرون، وقد نهى النبى

ﷺ عن بيع المضطر، وبيع الغرر، وبيع الثمرة قبل أن تدرك <sup>(٢)</sup>.

ثانياً : أن حقيقة التورق تؤل إلى الربا حیث إن غرض طرفى التعامل به الحصول

على نقد بنقد زائد مؤجل والسلعة بین النقدین وسیلة لا غاية فهو ینطبق على

قول بعض الفقهاء درهم بدرهمین بینهما حریره، فقد روى عن ابن عباس

أنه قال : أرى مائة بخمسين بینهما حریره. یعنی خرقة حریر جعلها فى

بیعهما <sup>(٣)</sup>.

ثالثاً : إن الهدف من التعامل بالتورق الحصول على النقد والسلعة وسیلة ولیست

غاية.

فهو یشبه العينة التى قال جمهور الفقهاء بتحريمها حیث ان الرضى

والوسیلة إلى الحصول على النقد فیهما واحدة.

(١) سنن أبی داود کتاب البیوع باب فى بیع المضطر، ٢٥٣/٣، دار الریان للتراث.

(٢) نفس المرجع السابق، ٢٥٣/٣.

(٣) المغنى لابن قدامة، ٢٦٠/٦.

دفع هذه الحجج والرد عليها :

يمكن مناقشة هذه الحجج والرد عليها بما يأتي :

أولاً : إن إظهار صاحب التورق رغبته في الحصول على نقد يغطي به حاجته إليه لا يعد اضطراراً للحصول على النقد، وإنما تحصيل حاجته من النقود ببيع التورق أمر متيسر، وقد قال جمهور أهل العلم بجوازه ولم يقل أحد منهم بتقييد الجواز بحاجة ملحة أو اضطرار فرغبة المتورق في الحصول على المبلغ حاجة وليست ضرورة فلا يشملها النهي عن بيع المضطر ولم يقل أحد من شراح الحديث أن بيع التورق من بيوع الاضطرار وأن النهي يشملها فسقط بهذا القول بأن بيع التورق من بيوع الاضطرار المنهى عنها.

ثانياً : القول بأن التورق يؤل إلى الربا لأن قصد طرفي التعامل الحصول على نقد بنقد مؤجل والسلعة واسطة بين النقيدين وهو منطبق على قول بعض أهل العلم درهم بدرهمين وبينهما حريرة.

وهذا القول فيه نظر من وجهين :

الوجه الأول : لو طبقنا هذا القول على وسائل الحصول على الاستزادة من النقود مما هو جائز شرعاً لقلنا بمنع ذلك؛ لأن قصده الحصول على النقد بواسطة شراء السلع ثم بيعها.

الوجه الثاني : إن قياس بيع التورق على مسألة درهم بدرهمين وبينهما حريرة قياس مع الفارق؛ لأن الحريرة لا تساوي قيمتها الدرهم الزائد، وإنما جيء بها للتحليل، أما التورق فالراغب في النقد يشتري سلعة بثمن مؤجل هو مثل الذي تباع به على آخر بيعاً مؤجلاً ثم إن مشتريها يبيعها في السوق بثمن مثلها حالاً.

ثالثاً : إن القول بتحريم التورق هو القصد؛ لأن المتورق يقصد من عملية التورق النقد دون السلعة، وهو يشبه العينة، والنتيجة في العمليتين واحدة.

لكن النتيجة التي حصلت من التورق استخدم في تحقيقها وسائل مشروعة، فلا مانع من هذه العملية، وأنه يشابه ما أجازهُ رسول الله ﷺ وأرشد إليه عامله الذي استعمله على خير، فجاءه بتمر جنيب فقال رسول الله ﷺ : (أكل تمر خبير هكذا؟) قال لا والله يا رسول الله إنا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة، فقال رسول الله ﷺ : (لا تفعل، بع الجمع بالدرهم ثم ابتع بالدرهم جنيباً) <sup>(١)</sup>.

فنتيجة العملية التي اقترحها رسول الله ﷺ نفس نتيجة شراء الصاع بالصاعين حيث أن صاحب الجمع يعطى الصاعين ويأخذ صاع من جنيب، ولكن أجازهُ رسول الله ﷺ لكون هذه النتيجة حصلت بعقدين مشروعين مستقلين لا علاقة لواحد منهما بالآخر.

فتبين أن كون مجرد النتيجة النهائية مثل ما ينتج من عقد الربا لا يحرّم العملية ما دامت النتيجة حصلت بعقود حقيقية مشروعة.

### حقيقة التورق :

التورق الذي أجازهُ الفقهاء : هو عبارة عن عمليتين بسيطتين :

أحدهما شراء السلعة بالأجل، وثانيتها : بيعها في السوق عاجلاً. والتورق الذي تصوره الفقهاء وحكموا بجوازه هو أن السلعة موجودة عند البائع مملوكة له ملكاً حقيقياً ثم تنتقل ملكيتها إلى المشتري بحكم البيع الحقيقي الذي تتبعه جميع أحكام البيع <sup>(٢)</sup>.

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب البيوع باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه، ٢٦٧/٩ - ٢٦٨، مكتبة الكليات الأزهرية.

(٢) أحكام التورق وتطبيقاته المصرفية لمحمد نقي العثماني، نائب رئيس جامعة دار العلوم كراتشي، بحث مقدم للمجمع الفقهي الإسلامي - الدورة السابعة عشرة. مكة المكرمة، المجلد الثاني، ص ٥٥.

وهذا ما قرره المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي في دورته الخامسة عشر بمكة المكرمة [في قرارها الخامس] ونص القرار على ما يأتي :

أولاً : ان بيع التورق : هو شراء سلعة في حوزة البائع وملكه بثمن مؤجل ثم يبيعها المشتري بنقد لغير البائع للحصول على النقد [الورق].

ثانياً : إن بيع التورق هذا جائز شرعاً، وبه قال جمهور العلماء؛ لأن الأصل في البيوع الإباحة. لقوله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾<sup>(١)</sup>. ولم يظهر في هذا البيع ربا، لا قصداً ولا صورة؛ ولأن الحاجة داعية إلى ذلك لقضاء دين أو زواج أو غيرهما.

ثالثاً : جواز هذا البيع مشروط بأن لا يبيع المشتري السلعة بثمن أقل مما اشتراها به على بائعها الأول لا مباشرة ولا بالواسطة؛ فإن فعل فقد وقع في بيع العينة المحرم شرعاً لاشتماله على حيلة الربا فصار عقداً محرماً.

رابعاً : إن المجلس يوصي المسلمين بالعمل بما شرعه الله سبحانه وتعالى لعباده من القرض الحسن من طيب أموالهم طيبة به نفوسهم ابتغاء مرضاة الله لا يتبعه من ولا أذى، وهو من أجل أنواع الاتفاق في سبيل الله تعالى، لما فيه من التعاون والتعاطف والتراحم بين المسلمين، وتفريج كرباتهم، وسد حاجاتهم، وإنقاذهم من الاتقال بالديون والوقوع في المعاملات المحرمة، وأن النصوص الشرعية في ثواب الإقراض الحسن والحث عليه كثيرة لا تحفى، كما يتعين على المستقرض التحلى بالوفاء وحسن القضاء، وعدم المماطلة<sup>(٢)</sup>.

هذه حقيقة التورق فإذا اقترن بهذه العملية ملابسات أخرى، فلا يبعد أن يتغير الحكم إما إلى عدم الجواز قطعاً أو إلى الكراهة، أو إلى ازدياد بعدها عن العمليات المفضلة.

(١) سورة البقرة، الآية رقم ٢٧٥.

(٢) قرارات المجمع الفقهي الإسلامي، ص ٣٢١-٣٢٢، أعمال الدورة الخامسة عشرة، ١٤٢١هـ.

## التورق الفردي والتورق المنظم :

ان صيغة التورق التي عرفها الناس واشتهرت بينهم وكانت مناط فتوى العلماء في القديم هي صيغة التورق الفردي تبدأ العملية وتنتهي بصورة شبه عفوية، وبدون ترتيبات مسبقة أو إجراءات مقننة، كما أنها تتم في خضم عمليات البيع والشراء التي تقع في الأسواق حتى لا تكاد تعرف بضاعة المتورق من باقى ما يقع من مبادلات في الأسواق<sup>(١)</sup>.

أما التورق المنظم فيقصد به قيام البائع [المصرف] بترتيب عملية التورق للمشتري بحيث يبيع سلعة على المتورق بثمن آجل، ثم ينوب البائع عن المشتري ببيع السلعة نقداً لطرف آخر ويسلم الثمن النقدي للمتورق. ولهذا الغرض قد يتفق البائع مع الطرف الآخر مسبقاً ليشتري السلعة نقداً بثمن أقل من السعر الفوري السائد<sup>(٢)</sup>.

فالتورق المنظم عمل مصرفي مؤسسي، إذ أن له إجراءات مقننة، وموظفون متخصصون وصيغاً نمطية ومنظومات تعاقدية، وله إجراءاته ووثائقه التي تتكرر في عملياته بشكل يجعل التورق ذاته نشاطاً شبه مستقل عن الأنشطة التجارية المعتادة، وله سلعه التي استوفيت شرائط السيولة بوجود أسواق جاهزة للتبادل وباعة ومشتريين متفرغين لهذا العمل.

(١) التورق كما تجريه المصارف، دراسة فقهية اقتصادية، د/ محمد على القرى، بحث مقدم

للمجمع الفقهي الإسلامي في دورته السابعة عشرة: ١٤٢٤هـ، المجلد الثاني، ص ٣١٤.

(٢) التورق والتورق المنظم، دراسة تأصيلية، د/ سامي بن إبراهيم السويلم، بحث مقدم للمجمع

الفقهي الإسلامي في دورته السابعة عشرة: ١٤٢٤هـ، المجلد الثاني، ص ٢٧٤-٢٧٥.

الفروق بين التورق الفردي والتورق المنظم :

تنحصر الفروق بينهما في الآتي :

١- توسط البائع في بيع السلعة بنقد لمصلحة المتورق، في حين أن البائع في التورق الفردي لا علاقة له ببيع السلعة مطلقاً، ولا علاقة له بالمشتري النهائي.

٢- استلام المتورق للنقد من البائع نفسه الذي صار مديناً له بالثمن الآجل، في حين أن الثمن في التورق الفردي يقبضه المتورق من المشتري النهائي مباشرة دون أي تدخل من البائع.

٣- التفاهم المسبق بين الطرفين على أن الشراء بأجل ابتداء إنما هدفه الوصول للنقد من خلال البيع الحال اللاحق، في حين أن البائع في التورق الفردي قد لا يعلم أصلاً هدف المشتري.

٤- قد يتفق البائع مسبقاً مع المشتري النهائي لشراء السلعة، وهذا الاتفاق يحصل من خلال التزام المشتري النهائي بالشراء لتجنب تذبذب الأسعار<sup>(١)</sup>.

هل يترتب على هذه الفروق حكم؟

الجواب عن ذلك :

١- إن جميع عمل البنوك نشاط مؤسسي وليس هذا مما انفرد به التورق. فالمرابحة المصرفية مختلفة عن المرابحة الفردية بنفس تلك الاختلافات، وكذلك المضاربة المصرفية والمشاركة والاستصناع، ولم تكن هذه المسألة ذات اعتبار في الحكم على المرابحة أو المضاربة أو الاستصناع في عمل المصارف. وكذلك لم تكن ذات اعتبار في دعوى من قال إن القروض المصرفية بحكم كونها [مؤسسية] تخرج عن تعريف الربا المحرم.

(١) التورق والتورق المنظم، د/ سامي بن إبراهيم السويلم، بحث مقدم للمجمع الفقهي الإسلامي في دورته السابعة عشرة، ١٤٢٤هـ، المجلد الثاني، ص ٢٧٥.

٢- إن المصرف شخصية اعتبارية لا طبيعية، وقد انتهى أمر الناس إلى القول بأن العقود التي تبرم ويكون من أطرافها شخصية اعتبارية لا تختلف في أحكامها وشرائط صحتها عن العقود التي يكون جميع أطرافها أشخاصاً طبيعيين. فما كان منها صحيحاً بين الشخصيات الطبيعية فلا يتغير حكمه إذا انعقد وكان من أطرافه شخصية اعتبارية<sup>(١)</sup>.

والواقع أنه ليس هناك اختلاف بين التورق في القديم والحديث، بل إن التورق هو التورق قديماً وحديثاً وليساً قسامين ولا نوعين وإنما التورق لدى المصارف الإسلامية هو التورق المعروف لدى فقهاء المسلمين ممن ذكره في كتبهم وذكروا جوازه بشرط ألا تعود السلعة إلى بائعها الأول عن طريق شرائه إياها فتصير بذلك العينة المحرمة.

(١) التورق كما تجريه المصارف دراسة فقهية اقتصادية، د/ محمد على القرى، بحث مقدم للمجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة في دورته السابعة عشرة، ١٤٢٤هـ، المجلد الثاني، ص ٣١٥.



# المبحث الثاني

## صور التورق الفردي

## والتورق المصرفي



## صور التورق الفردي والتورق المصرفي

صور التورق الفردي :

أورد الفقهاء صوراً للتورق الذي كان معروفاً لديهم وهو التورق الفردي وذكروا أن حكم التورق يختلف باختلاف صورته والكيفية التي يتم بها على النحو التالي :

### الصورة الأولى :

أن يكون الشخص في حاجة إلى نقود ولا يجد من يقرضه فيشترى سلعة بنسيئة ويبيعهها من غير البائع من غير أن يعلم أحد بنيته وحاجته إلى النقود. وهذه الصورة محل اتفاق ولا أحد ينازع في جوازها.

### الصورة الثانية :

أن يطلب المستورق القرض من تاجر، فيقول له ليس عندي نقود، ولكن أبيعك هذه السلعة نسيئة إلى سنة لتبيعها في السوق، فالتاجر أعطاه السلعة بسعرها نقداً في السوق من غير زيادة نظير الأجل.

وهذه الصورة جائزة كالصورة الأولى سواء باعها المتورق بما اشتراها به أو بأكثر أو بأقل. والتاجر يؤجر على فعله لما روى الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ قال : (المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، ولا يسلمه، من كان في حاجة أخيه فإن الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة) <sup>(١)</sup>.

### الصورة الثالثة :

أن يطلب المستورق القرض من تاجر فيبيعه التاجر السلعة بنسيئة إلى سنة ولكن بأكثر من ثمنها في السوق نظير الأجل.

(١) سنن أبي داود كتاب الأدب باب المؤاخاة، ٢٧٥/٤، دار الريان للتراث.

فهذه الصورة محل خلاف بين الفقهاء حيث اعتبرها الإمام أحمد من بيع المضطر، وذكر إحنفية هذه الصورة من بين صور العينة، وقال المرغناني : [وهو مكروه، لما فيه من الاعراض عن مبرة الإقراض].

وقال الكمال بن الهمام : [لا بأس في هذا فإن الأجل قابلة قسط من الثمن، والقرض غير واجب عليه دائماً بل هو مندوب]<sup>(١)</sup>.

صور التورق المصرفي [المؤسسى] :

تتعد صور التورق المصرفي لما يرتبط من عدة عقود مرتبطة ببعضها، وقد يكون بعض هذه العقود باتفاق سابق بين المصرف والشركة التى يشتري منها والشركة التى يبيع عليها قبيل عقد التورق فما هو الاتفاق أو التواطؤ على التورق؟  
التواطؤ على التورق :

واطأه على الأمر مواطأة : وافقه، وتواطؤا عليه توافقوا، ومنه قوله تعالى :  
( نِيَّاطُواْ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللّهُ )<sup>(٢)</sup>.

ومنها ما ورد فى قوله ﷺ لأصحابه فى ليلة القدر : (أرى رؤياكم قد تواطأت فى السبع الأواخر فمن كان متحريها فليتحرها فى السبع الأواخر)<sup>(٣)</sup>. أى اتفقت. والتواطؤ فى المعاقبات هو الاتفاق على إبرام أكثر من عقد فى اتفاقية واحدة.

(١) حاشية ابن عابدين، ٣٣٨/٤ - الهداية مع فتح القدير، ٤٢٥/٥.

(٢) سورة التوبة، جزء من الآية رقم ٣٧. لسان العرب مادة [وطأ]، ٤٨٦٤/٦ - مختار الصحاح مادة [وطأ]، ص ٧٢٧.

(٣) فتح البارى شرح صحيح البخارى. كتاب فضائل ليلة القدر باب التماس ليلة القدر فى السبع الأواخر، ٩٥-٩٤/٩ - صحيح مسلم بشرح النووى كتاب الصيام باب فضل ليلة القدر والحث على طلبها وبيان محلها وأرجى أوقات طلبها - اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان لمحمد فؤاد عبد الباقي، ٢٨٨/١، طبع دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركاه.

ومفهوم التواطؤ على التورق في معاملة واحدة، أن يشتري أحد الناس سلعة من آخر بثمن مؤجل لغرض بيعها والانتفاع بثمنها دون أن يكون له غرض في سداد مديونية عليه لمن باعه.

فلا مانع من إجازة هذا البيع ولو كان غرض المشتري الانتفاع <sup>بـ</sup>بثمن، ولكن بشرط ألا يبيع السلعة على من باعه إياها بحيث تكون من بيوع العينة. وسواء أكان ذلك عن طريق تواطؤ بين الطرفين، وذلك بإفصاح المشتري عن رغبته إلى البائع للانتفاع بثمن ما اشتراه منه، أو لم يكن عن طريق تواطؤ. حيث أن هذا البيع لا يخرج عن مسمى البيع الحلال لانتفاء القصد والتحيل به إلى الربا ولانتفاء صورة الربا في ذلك<sup>(١)</sup>.

التورق صيغة شرعية من صيغ التمويل :

من المعلوم أن للتمويل صيغاً شرعية متعددة تغطي الحاجة إليه مثل عقود المشاركات والتأجير، والتورق صيغة شرعية بديلة عن الاقتراض من البنك بفائدة، وهي صيغة يتحقق بواسطتها الحصول على التسهيلات النقدية، فهو صيغة شرعية معتبرة ومتيسرة.

حصول المتورق على السلعة من غير رغبة فيها ولا معرفة لها :

التورق لا يشترط لصحته الرغبة في السلعة التي يشتريها طالب التورق فهو يشتريها للحصول على ثمنها بعد بيعه إياها ليسد بها حاجته من النقد. وأما شراء السلعة دون رؤيتها أو حصوله على وصفها وصفاً تنتفى معه الجهالة فهو شراء باطل؛ لأن من شروط البيع أن يكون المبيع معلوماً للمشتري برؤية أو بصفة تنتفى معها الجهالة فإذا فقد هذا الشرط بطل البيع.

(١) التورق كما تجرّيه المصارف الإسلامية في الوقت الحاضر لعبد الله بن سليمان المنيع، ص ٢٧،

بحث مقدم للمجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة، الدورة السابعة عشرة، ١٤٢٤ هـ، المجلد

الثاني.

التواطؤ على دخول المتورق في مضاربة مع المضارب :

وصورة هذا التواطؤ أن يرغب أحد الناس الدخول مع مضارب في مضاربة إلا أنه ليس لديه مبلغ ليضارب به فيطلب من المضارب أن يبيعه سلعة بثمن مؤجل ثم يبيعه المشتري بثمن حال على غير البائع المضارب، ثم يعطيه ثمنها ليكون رأس مال مضاربة معه. فهذه الصورة ليس فيها ما يؤثر على جواز التورق لهذا الغرض لانتفاء المحاذير الشرعية من أيلويتها إلى الربا إذا لا إكراه ولا اضطراب ولا استغلال ضعف أو حاجة، وإنما تتم هذه الصورة بالاختيار واعتبار المصلحة وليس في ذلك مخالفة شرعية لنص أو إجماع<sup>(١)</sup>.

العقود المتعلقة بالتورق :

إن التورق المنظم يقوم على عدة عقود : مرتبطة ببعضها :

**أولها :** إتفاق سابق على عقود البيع، يكون بين البنك وكل من الشريكتين البائعة عليه، والمشتري منه<sup>(٢)</sup>.

إن الاتفاق السابق على البيع مع كل من الشركة البائعة، والمشتري، لا شيء فيه إذا كان هذا الاتفاق لا يمثل عقداً، ولا إلزام فيه، لكن تقتضيه طبيعة التجارة الدولية، أي كانت المعاملة وهو من الأحكام التي لا ينكر تغييرها بتغير الزمان.

فما يبرمه البنك من اتفاق سابق مع الشركة التي يشتري منها، والأخرى التي يبيع عليها ما دام موضوعه تحديد شروط، وأحكام، واعتبارات، ينبغي أن يخضع لها

(١) حكم التورق كما تجرّه المصارف الإسلامية في الوقت الحاضر لعبد الله بن سليمان المنيع، ص ٢٨-٢٩، أعمال وبحوث الدورة السابعة عشرة للمجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة، ١٤٢٤هـ، المجلد الثاني.

(٢) تطبيقات التورق واستخداماته، موسى آدم، ص ١٢-١٥. التطبيقات المصرفية لعقد التورق. أحمد محي الدين، ص ٢.

عقد البيع عند وجوده : لا مانع منه ما دام موضوع هذا الاتفاق ومحتواه مشروعاً<sup>(١)</sup>.  
 ثانيها : عقد بيع [بين البنك والشركة التي تبيعه، وبالقسط فإن البنك لم يكن ليشتري.  
 لولا أنه يقصد البيع لعملائه المتورقين]<sup>(٢)</sup>.

ويجاب عن ذلك بما يأتي :

أ - بأن التجار هكذا، لا يشترون السلع، ولولا أنهم يقصدون بيعها.

ب - ثم إن البنك قد ملكها بعقد بيع صحيح، وهل القصد إلا هذا؟<sup>(٣)</sup>.

وثالثها : عقد بيع [بين البنك، والمتورق، ومن المقطوع به أن التورق لم يدخل  
 ليشتري السلعة لولا أن البنك سيبيع هذه السلعة لحسابه، لتوفير النقد المطلوب].

ورابعها : عقد وكالة [بين البنك، والمشتري [العميل] ولولا وكالة المصرف بالبيع  
 نقداً، لما قبل العميل بالشراء منه بأجل ابتداء، ولو انفصلت الوكالة عن البيع الآجل  
 لإنهاء البرنامج، ولم يوجد التمويل أصلاً]<sup>(٤)</sup>.

وخامسها : عقد بيع [بين البنك بصفته وكيلًا عن المتورق إلى شركة تشتري].

ولا يخفى أن الأصل في الوكالة الجواز، وحيث أن العميل قد ملك السلعة التي  
 اشتراها لغرض التورق ملكاً تاماً فله حق التصرف فيها.

أما باستخدامها أو بمباشرته ببيعها أو بتوكيل البنك الذي اشتراها منه لبيعها  
 له أو بتوكيل من شاء غير البنك على بيعها، فلا مانع من جواز توكيل العميل البنك

(١) التورق المصرفي المنظم دراسة تصويرية فقهية، د/ عبد الله بن محمد بن حسن السعيدى،  
 أعمال وبحوث الدورة السابعة عشرة للمجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ،  
 المجلد الثاني، ص ١٨٥.

(٢) تعليق د/ حسين حامد حسان على أبحاث مؤتمر جامعة الشارقة، ص ٦.

(٣) التورق المصرفي المنظم دراسة تصويرية فقهية، د/ عبد الله بن محمد بن حسن السعيدى،  
 ص ١٩٢.

(٤) التورق المنظم قراءة نقدية، ص ٩.

فى بيعه السلعة ولا محذور فى ذلك شرعاً غير أنه يجب ألا تباع السلعة على من اشتراها المتورق منه لكون ذلك من بيوع العينة المحرمة.

ومن الأخذ بالأحوط وسد الباب على التواطؤ بين البنك وبين من اشترى السلعة منه فلا ينبغى للبنك بصفته وكيلًا للمتورق أن يبيع السلعة على من اشتراها منه<sup>(١)</sup>.

### التورق والوكالة :

مما سبق يتضح أنه توجد صلة وثيقة بين التورق والوكالة :

الوكالة لغة :

الاسم : الوكالة بفتح الواو وكسرهما : أن يعهد إلى غيره أن يعمل له عملاً<sup>(٢)</sup>.

وهى مصدر الفعل الثلاثى المزيّد بالتضعيف وهو بمعنى التفويض. يقال وكله أى فوضه، وقد تأتى من الفعل الثلاثى المجرد وتكون عندئذ بمعنى الاستسلام وتأتى بمعنى الحفظ، ومنه قوله تعالى : ﴿ حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴾<sup>(٣)</sup>. وقد تأتى بمعنى الاعتماد، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup>.  
والوكيل : الذى يسعى فى عمل غيره وينوب عنه فيه، ووكيل الرجل : الذى يقوم بأمره، وسمى وكيلًا لأن موكله قد وكل إليه القيام بأمره فهو موكل إلى الأمر<sup>(٥)</sup>.

(١) حكم التورق كما تجريه المصارف الإسلامية فى الوقت الحاضر لعبد الله بن سليمان المنيع،

ص ٢٩، بحث مقدم لأعمال وبحوث الدورة السابعة عشرة للمجمع الفقهي الإسلامي فى مكة

المكرمة، ١٤٢٤هـ، المجلد الثانى.

(٢) المعجم الوسيط، مادة [وكل]، ١٠٩٧/٢.

(٣) سورة آل عمران، الآية رقم ١٧٣.

(٤) سورة هود، الآية رقم ٥٦.

(٥) لسان العرب، مادة [وكل]، ٤٩١٠/٦ - المعجم الوسيط، مادة [وكل]، ١٠٩٧/٢.



الوكالة شرعا :

تفويض شخص ما له فعله مما يقبل النيابة إلى غيره ليفعله في حياته<sup>(١)</sup>.  
أو تفويض شخص لغيره ما يفعله عنه حال حياته مما يقبل النيابة شرعا<sup>(٢)</sup>.  
وبمثل ذلك قال فقهاء المالكية والحنابلة، وكذلك الحنفية وإن كانت ألفاظهم تختلف إلا أن مرادها واحد يتفق مع فقهاء الشافعية<sup>(٣)</sup>.

والوكالة عقد جائز ومندوب إليه بمعنى أن الإنسان قد يوكل غيره وقد لا يوكل، فهو في هذا الأمر بالخيار إن شاء، وكلّ وإن لم يشأ فلا. والوكالة قد تكون بأجر وقد تكون بغير أجر فليست الوكالة من عقود الارفاق المحضة التي لا يجوز الأجر، أو الاعتياض عنها، كي يمنع ضمها إلى عقد معاوضة، لتهمة اعتبار الاعتياض عنها في مجمل الثمن.

ولذلك يرد على التورق بعض الاعتراضات المتعلقة بالوكالة.

الاعتراضات المتعلقة بالوكالة :

الاعتراض الأول :

تولى المصرف [البنك] طرفي العقد بالوكالة. وذلك بأن البنك ينوب عن العميل في بيع السلعة للمشتري، وينوب عن المشتري في تسليم الثمن، وهذا جمع بين طرفي العقد<sup>(٤)</sup>.

ويجاب عن هذا الاعتراض : بأن البنك لا يتولى سوى طرف واحد، وهو طرف البيع إذ أنه يبيع السلعة بالنيابة عن المشتري [العميل].

(١) معنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، ٢١٧/٢.

(٢) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ١٥/٥.

(٣) الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، للشيخ أحمد الدردير: ٥٠١/٣ - كشاف القناع عن متن الإقناع للبهوتي، ٤٦١/٣، عالم الكتب - تكملة فتح القدير ٣/٦ - بدائع الصنائع، ١٩/٦.

(٤) التورق المنظم قراءة نقدية، ص ٨.

أما الطرف الآخر [المشتري الثاني] فليس البنك وكيلاً عنه، وكون البنك يأخذ الثمن منه ليسلمه للمشتري [العميل] ليس ذلك وكالة عن المشتري - وهو موضع اللبس في هذا الاعتراض - لكنه بحكم وكالته في البيع عن المشتري [العميل] تقتضى وكالته هذه استلام الثمن وتسليم المثل.

#### الاعتراض الثاني :

الأصل في الوكالة أن الوكيل يتصرف لمصلحة الموكل [الأصيل] ولكن في عقد التورق فإن البنك [الوكيل] يتصرف في غير مصلحة الأصيل [العميل] من جهة أن البنك [المصرف] سيبيع السلعة بثمن أقل بالضرورة من الثمن الذي اشترى به العميل السلعة من المصرف، وهذا يمثل خسارة للعميل، وليس ربحاً.

وهذا يعنى أن المصرف ينوب عن العميل في البيع بخسارة بعد أن يكون المصرف قد باعه بربح وهذا ليس من مصلحة [العميل].

ويجاب عن هذا الاعتراض :

بأنه يوجد فرق بين أن يكون العمل الموكل فيه من مصلحة الموكل [الأصيل] وبين أن يكون عمل الوكيل في مصلحة الموكل [الأصيل].

فالأول ليس مسئولية الوكيل لكن الموكل ما دام قد رضى لنفسه وأقام غيره مقامه فيه، فما الذى يمنع الوكيل من ذلك، مع أنه لا يشترط في الوكالة كون الموكل فيه [محل الوكالة] من مصلحة الموكل، وإنما يشترط أن يكون الموكل له فعله حال الحياة، فإذا كان كذلك فله أن يوكل فيه.

أما الثانى : وهو تصريح الوكيل : فينبغى أن يكون لصالح الموكل، فإن ذلك من النصح المطلوب ديانة، ويكون بأن يتحرى الوكيل أفضل الأمور، وأعدلها فى تنفيذ الوكالة - وإن لم يكن موضوعها فى صالح العميل [الموكل] - وهذا متحقق فى وكالة البنك عن العميل فى البيع فإنه يبيع بخسارة أقل مما لو كان البائع هو العميل.

## القبض الحقيقي والقبض الحكمي :

يقصد بالقبض الحقيقي أن تكون السلعة في حوزة المتورق بعد شرائه إياها من المصرف، وقبل أن يبيعها إلى المشتري النهائي، فيتحقق منه قبضها إما بنفسه وإما عن طريق وكيل له، ولا يجوز أن يكون المصرف هو الوكيل للمتورق بالقبض؛ فإن المصرف هو البائع فلا بد أن تخرج السلعة من حوزته، وضمها إلى حوزة المشتري أو وكيله الذي هو غير البائع.

كما أن المصرف لا يقبض السلعة - التي يأتي بها من السوق الدولية - إلا قبضها حكماً بموجب "شهادة التخزين" التي تعدها المصارف مستنداً لها في القبض وهي تشمل "رقم الصنف" الذي تعده المصارف تعييناً للسلعة<sup>(١)</sup>.

والاعتراض هنا : هو أن القبض الحكمي كما يكون طريقاً للتيسير فإنه يكون طريقاً للاحتيال والتلاعب.

ومعاملة التورق تحكمها السوق الدولية وتتم برأس مال كبير وسرعة فائقة فاحتمال التلاعب فيها وارد خاصة إذا كان التعامل مع جهات أجنبية تجهل الدين وأحكامه، بل لا تدين به، وقد يكون الطرف الآخر لا يأنف الربا أيضاً، وهذا لا يناسبه الاعتبار بالقبض الحكمي، ولذا نرى العلماء يشترطون لمشاركة المسلم للذمي أن يكون إلى المسلم أمر التجارة<sup>(٢)</sup>.

إضافة رسوم إدارية على العميل :

تعتمد بعض المصارف إلى تحميل العميل رسوماً إدارية تختلف باختلاف المصرف والمعاملة بزعم أنها مقابل ما يتكبده المصرف من أعباء إدارية في سبيل البيع على العميل.

(١) تطبيقات التورق واستخداماته في العمل المصرفي الإسلامي لموسى آدم عيسى، ص ١٣.

(٢) أحكام أهل الذمة لابن القيم، ص ٧٧٦، دار العلم للملايين بيروت - شرح منتهى الإيرادات،

٢٠٧/٢ - بحوث وفتاوى إسلامية في قضايا معاصرة للإمام الأكبر شيخ الأزهر جاد الحق على

جاد الحق، ٨٥٥/٢.

وهذا أمر لا ينبغي أن يكون من أهداف المصارف الإسلامية؛ لأن ما يتكبده المصرف في سبيل البيع على العميل لم يذهب سدى، ذلك أن المصرف يبيع على العميل بربح، وما يجنيه من ربح مقابل ما يتكبده من أعباء، ولا يسوغ للمصرف أن يأخذ شيئاً من العميل بطريق إضافة رسوم إدارية لأن ذلك أكل لأموال الناس بالباطل. تمويل المخزون للشركات المنتجة في بلاد المسلمين :

الشركات المنتجة للسلع لا يتيسر لها بيع هذه السلع بمجرد إنتاجها، وإذا باعتها لا يتيسر لها الحصول على الثمن فوراً إذ أن المشتريين لها من الموزعين وغيرهم يحتاجون إلى وقت للدفع.

ولا يمكن لتلك الشركة المنتجة أن تستمر في الإنتاج وشراء المواد الأولية إلا بتحقيق الدخل من المبيعات ولذلك تحتاج هذه الشركات إلى تمويل المخزون.

ويتم تمويل المخزون بعدة طرق منها ما يقوم به المصرف من شراء للسلع التي في المستودع بحيث يحصل المنتج على الثمن. ثم الانتظار لحين شرائها من قبل الموزعين، ويزيد ثمن البيع النهائي للموزعين بمقدار المدة التي بقيت فيها السلع في المستودع.

ومثال ذلك : شركة تنتج الأسمنت. يمكن لها بمجرد الانتهاء من الإنتاج أن تبيع تلك الكمية إلى المصرف [البنك] بالنقد، ثم البنك يحتفظ بالكمية في ملكه ما دامت في المستودع ثم هو يبيع منها إلى الموزعين بالأجل. وهنا يكون البنك قد وفر السيولة للمنتج، كما وفر الائتمان للموزع بدلاً عن القرض.

فحاجة الشركات إلى تمويل المخزون حاجة أساسية؛ لأن الشركات المنتجة لا تستطيع التوقف عن العمل لحين قبضها ثمن المبيع وكذا الموزعين لا تتوفر لديهم عادة السيولة الكافية لدفع ثمن ما يشترون فوراً، ولذلك يدخل المصرف وسيطاً.

فالمصرف عندما يشتري إنتاج الشركة بالنقد يمكن له أن يبيع الإنتاج الذي اشتراه بالأجل إلى عملائه المتورقين الذين يمكن لهم أن يبيعوه إلى جهة وسيطة بالنقد.

فيدخل المتورق ضمن سلسلة التجارة التي تبدأ من إنتاج السلعة وتنتهي عند وصولها إلى يد المستهلك النهائي.

وهو ما يتفق مع المسلمات الأساسية للمصارف الإسلامية المستمدة من قول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾<sup>(١)</sup>.

فالبيع سبيلاً إلى توفير السيولة بدلاً عن القرض بفائدة، ومما لا شك فيه أن التورق يؤدي إلى تقليل اعتماد الشركات المنتجة على القروض الربوية، كما يؤدي إلى تمكين الأفراد من الحصول على النقود بطريقة البيع<sup>(٢)</sup>.  
السلع التي يجرى عليها التورق في المصارف :

السلع التي تصلح للتورق هي التي تتمتع بالسيولة. بمعنى وجود سوق نشطة لها، وتتسم باستقرار نسبي للسعر في المدى القصير، ولذلك فإن السلع التي تستخدمها المصارف وعملاتها في التورق هي بصفة أساسية.

السيارات، والأسهم، والسلع الدولية من المواد الأساسية مثل النحاس والحديد والألمونيوم ونحو ذلك التي يكون لها بورصات عالمية يجرى فيها تداول كميات السلع المخزونة في مستودعات تصدر شهادة محزون.

وأكثر عمليات التورق المصرفية اليوم هي في السلع الدولية لما تتميز به من سيولة وسهولة في الإجراءات<sup>(٣)</sup>.

ويلاحظ أن نشاط المصارف الإسلامية إنما يقع في الأسواق المنظمة في بلاد غير المسلمين. وتجارة التورق المصرفي المنظم تكون في السوق الدولية فتتجهر بها

(١) سورة البقرة، الآية رقم ٢٧٥.

(٢) التورق كما تجريه المصارف دراسة فقهية اقتصادية، د/ محمد العلي القرى، ٣٣١/٢، أعمال وبحوث الدورة السابعة عشرة للمجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة، ١٤٢٤هـ.

(٣) المرجع السابق، ٣١٨/٢-٣١٩.

أموال المسلمين ليستفيد منها غير المسلمين، وكان الأولى أن توظف هذه الأموال في بلادها لتدعيم اقتصادها فهي أحق بذلك<sup>(١)</sup>.

ويترتب على ذلك أن التورق يؤدي إلى نشوء سوق مغلقة لتداول السلع محل التورق. فالتورق يشتري السلعة لبيعها لطرف ثالث، ليعود الأخير ويبيعها للبائع الأول، وهذا يعني أن السلعة تدور ضمن دائرة ضيقة بين البائع [المصرف غالباً] وبعض التجار الذين يشتري منهم المصرف.

وهذا التداول حذر منه القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup>. فالسلعة يقتصر تداولها على المصرف والتاجر ولا تجد طريقها إلى السوق الحقيقية. وثبت من الواقع أن بعض السلع تم بيعها أكثر من أربعين مرة، وفي كل مرة يشتريها العميل ثم يبيعها للتاجر الذي يبيعها بدوره للمصرف وهكذا<sup>(٣)</sup>.

#### منهج المصارف الإسلامية في التورق :

إن التمويل في الاقتصاد الإسلامي خادماً للنشاط الاقتصادي والمبادلات المالية النافعة، وليس العكس كما هو الحال في الاقتصاد الربوي.

إن التمويل - بأى صورة كان - لا يمكن الوفاء به ودفع تكاليفه فى نهاية الأمر إلا من خلال النشاط الاقتصادي المنتج. فالمقترض إنما يمكنه السداد من خلال ما يسهم به فى الناتج المحلى، والدخل المتحقق من ذلك هو الذى يوفر له المال اللازم للوفاء بالدين.

(١) تعليق على بحوث التورق، حامد حسيب حسان، ص ٩.

(٢) سورة الحشر، الآية رقم ٧.

(٣) التطبيقات المصرفية للتورق (دلة البركة) بحوث ودراسات حول المنتجات المصرفية الإسلامية المعهد المصرفي.

وإذا كانت العبرة فى النهاية هى النشاط الاقتصادى المنتج فإن حكمة أحكم الحاكمين اقتضت ربط التمويل بالتبادل الاقتصادى، ولذلك لا نجد فى الشريعة الإسلامية عقد معاملة مالية (عقد تمويل) مجرد. عدا الربا المحرم.

فجميع العقود المشروعة التى تسمح بالتمويل هى عقود مبادلات اقتصادية؛ لأنه لا فائدة من التمويل فى الحقيقة إلا من خلال إيجاد قيمة اقتصادية نافعة. فقصر التمويل على المبادلات الاقتصادية يمنع التمويل من أن يكون نزيفاً فى جسم الاقتصاد لمصلحة قلة قليلة تتحكم فى الثروات والمقدرات على حساب سائر الناس<sup>(١)</sup>.

وما نراه من التباين بين-المصرف الربوى، والمصرف الإسلامى فمرجعه لتمييز بينهما فى المنهج ولتبعية المصارف الإسلامية للمصارف الربوية فيه. وهذا ما جعل من انسهل على المصرف الربوى أن يمارس ما يمارسه المصرف الإسلامى من أعمال تمويلية يدعى اسلاميتها لكونها لا تخرج المصارف الربوية عن سياستها التمويلية.

وبناء على ذلك فإنه يجب على المصارف الإسلامية أن تتمسك بمبادئها التى أعلنت عنها منذ قيامها فى الابتعاد عن المعاملات الربوية وبمنهجها فى سياستها التمويلية الخادمة للنشاط الاقتصادى والمبادلات المالية النافعة. محيط عمل المصارف الإسلامية :

إن محيط عمل المصارف الإسلامية محدود ببلاد المسلمين. فإذا التزمت المصارف الإسلامية الطريقة الصحيحة لتنفيذ التورق فى محيط العالم الإسلامى. فسيكون التورق أداة فعالة لتمويل المخزون للشركات المنتجة فى بلاد المسلمين، خاصة وأن الله عز وجل قد خص بلاد العالم الإسلامى بمعظم المواد [الأولية] الخام والموارد الطبيعية.

(١) التورق والتورق المنظم، دراسة تأصيلية، د/ سامى بن إبراهيم السويلم، المجمع الفقهى الإسلامى بمكة المكرمة، ١٤٢٤هـ، المجلد الثانى، ص ٢٢٦-٢٢٧.

ولما كان رأس المال عنصر من عناصر الإنتاج التي أباح الإسلام استخدامه في الأنشطة الاقتصادية غير المحرمة والمشاركة في الإنتاج. فالتورق بعمل على تقوية النشاط الصناعي والزراعي لإيجاد سلع محلية في البلاد الإسلامية تكون محلاً للتورق في المصارف الإسلامية فتوظف أموال المسلمين في بلادهم لتدعيم اقتصادهم، وتتوقف هجرة أموالهم إلى خارج بلادهم.

وإذا وجدت السلع محل التورق فعلاً فسيستتبع ذلك قطعاً وجود أسواق منظمة في بلاد المسلمين، وتجد سلع التورق طريقها إلى السوق الحقيقية ويصل المجتمع المسلم إلى الرفاهية والتكامل الاجتماعي.

الهدف الاقتصادي للمصارف الإسلامية :

ويتحقق الهدف الاقتصادي للمصارف الإسلامية بما يلي :

أولاً : توطين أموال أفراد ومؤسسات دول العالم الإسلامي بداخله.

ثانياً : تيسير انتقال رؤوس الأموال الإسلامية بين دول العالم الإسلامي من الدول التي بها فائض إلى الدول التي بها نقص دون توسط العالم الخارجي.

ثالثاً : إعادة تدوير هذه الأموال داخل العالم الإسلامي بما يحقق نفعه ومصلحته، ويحقق التنمية المنشودة.

هذا ما يسره الله سبحانه وتعالى لي، وهو ولي التوفيق وهو المستعان وصلى

الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



## فهرس الآيات القرآنية والأحاديث النبوية

أولاً : الآيات القرآنية :

- ١- قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْمُونَ ﴾<sup>(١)</sup>.
- ٢- قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾<sup>(٢)</sup>.
- ٣- قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُوا أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾<sup>(٣)</sup>.
- ٤- قوله تعالى : ﴿ فَابْتَغُوا أَمْوَالَكُمْ بِوَرَقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ ﴾<sup>(٤)</sup>.
- ٥- قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾<sup>(٥)</sup>.
- ٦- قوله تعالى : ﴿ لِيُؤْطَوْا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ ﴾<sup>(٦)</sup>.
- ٧- قوله تعالى : ﴿ حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴾<sup>(٧)</sup>.
- ٨- قوله تعالى : ﴿ إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ ﴾<sup>(٨)</sup>.
- ٩- قوله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) سورة البقرة، الآية رقم ١٨٨.

(٢) سورة النساء، الآية رقم ٢٩.

(٣) سورة التوبة، الآية رقم ٣٤.

(٤) سورة الكهف، الآية رقم ١٩.

(٥) سورة البقرة، الآية رقم ٢٣٧.

(٦) سورة التوبة، جزء من الآية رقم ٣٧.

(٧) سورة آل عمران، الآية رقم ١٧٣.

(٨) سورة هود، الآية رقم ٥٦.

(٩) سورة البقرة، الآية رقم ٢٧٥.

١٠- قوله تعالى : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾<sup>(١)</sup>.

ثانياً : الأحاديث النبوية :

١- قوله ﷺ : (وفى الرقة، إذا بلغت خمس أواق، ربع العشر)

٢- قوله ﷺ : (إذا ضن الناس بالدينار والدرهم، وتبايعوا بالعينه، واتبعوا أذناب البقر وتركوا الجهاد فى سبيل الله أنزل الله بهم بلاء فلا يرفعه حتى يراجعوا دينهم)

٣- ما روى عن عائشة أن أم ولد زيد بن أرقم قالت : (يا أم المؤمنين إني بعثت غلاماً من زيد بن أرقم بثمانماية درهم نسيئة، وإني ابتعته منه بستمائه نقداً، فقالت لها عائشة : بئس ما اشتريت وبئس ما شريت، إن جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد بطل الا أن يتوب)

٤- أنه ﷺ (نهى عن بيع المضطر، وبيع الغرر، وبيع الثمرة قبل أن تدرك)

٥- قوله ﷺ : (سيأتى على الناس زمان عضوض بعض الموسر على ما فى يديه ولم يؤمر بذلك، قال الله تعالى ﴿ وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ (سورة البقرة، الآية رقم ٢٣٧). وبيع المضطرون، وقد نهى النبى ﷺ عن بيع المضطر، وبيع الغرر، وبيع الثمرة قبل أن تدرك)

٦- قوله ﷺ : (أكل تمر خيبر هكذا؟) قال لا والله يا رسول الله إنا لناخذ الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة، فقال رسول الله ﷺ : (لا تفعل، بع الجمع بالدرهم ثم ابتع بالدرهم جنيهاً)

٧- قوله ﷺ : (المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، ولا يسلمه، من كان فى حاجة أخيه فإن الله فى حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة)

(١) سورة الحشر، الآية رقم ٧.

٨- قوله ﷺ : (أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الأواخر فمن كان متحريها فليتحرها في السبع الأواخر)

٩- ومن الآثار : [أن إياس بن معاوية كان لا يرى بأساً بالتورق يعنى العينة]

١٠- ما روى عن علي بن أبي طالب - رضوان الله عليه - [لا أدع الحج ولو تزرنقت]

## المصادر والمراجع

- ١- لسان العرب : لأبى الفضل جمال الدين محمد بن منظور، ط دار المعارف.
- ٢- المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية، مطابع الأوفست بشركة الإعلانات الشرقية.
- ٣- مختار الصحاح، لأبى محمد بن أبى بكر عبد القادر الرازى، ترتيب محمود خاطر مكتبة الثقافة الدينية.
- ٤- القاموس المحيط لمجد الدين يعقوب الفيروزآبادى، دار الجيل بيروت.
- ٥- فتح البارى شرح صحيح البخارى لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخارى، ط الكليات الأزهرية.
- ٦- صحيح مسلم بشرح النووى لأبى الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيرى، المطبعة المصرية ومكتبتها.
- ٧- اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان لمحمد فؤاد عبد الباقي، ط دار إحياء الكتب العربية.
- ٨- سنن أبى داود لأبى سليمان داود سليمان بن الأشعث، دار الريان للتراث.
- ٩- الموطأ للإمام مالك بن أنس، تعليق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الثقافية بيروت.
- ١٠- جامع الأصول من أحاديث الرسول، لمجد الدين المبارك بن محمد الأثير، مكتبة دار البيان.
- ١١- كتاب المصنف فى الأحاديث والآثار لأبى بكر بن محمد بن أبى شيبه، ت مختار أحمد الندوى، ط الدار السلفية.
- ١٢- النهاية فى غريب الحديث والأثر لمجد الدين المبارك بن محمد بن الأثير، ط عيسى الحلبي.
- ١٣- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار لمحمد بن على بن محمد بن عبد الله الشوكانى، مكتبة الكليات الأزهرية.

- ١٤- حاشية ابن عابدين لمحمد أمين بن عمر عابدين، ط مصطفى الحلبي.
- ١٥- فتح القدير في شرح الهداية على متن بداية المبتدى لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السكندري المعروف بابن الهمام الحنفى، الطبعة الأميرية ببولاق.
- ١٦- الفتاوى الهندية فى مذهب الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان للشيخ نظام وجماعة من علماء الهند الأعلام، دار إحياء التراث العربى للنشر والتوزيع بيروت لبنان.
- ١٧- فتاوى قاضى خان لفخر الدين حسن بن منصور الأوزجندى الفرغانى بهامش الفتاوى الهندية، ط دار إحياء التراث العربى للنشر والتوزيع بيروت لبنان.
- ١٨- المقدمات الممهديات لأبى الوليد بن رشد، ط دار الغرب الإسلامى.
- ١٩- البيان والتحصيل لأبى الوليد بن رشد، ط دار الغرب الإسلامى.
- ٢٠- الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك للشيخ أحمد الدردير.
- ٢١- الأم للإمام الشافعى، كتاب الشعب.
- ٢٢- مختصر المزنى هامش كتاب الأم، كتاب الشعب.
- ٢٣- روضة الطالبين لأبى بكر زكريا يحيى بن شرف النووى، ط المكتب الإسلامى.
- ٢٤- الحاوى الكبير لعلى بن حبيب الماوردى، دار الكتب العلمية بيروت.
- ٢٥- التهذيب فى فقه الإمام الشافعى للإمام البغوى، دار الكتب العلمية بيروت.
- ٢٦- اسنى المطالب شرح روض الطالب لزكريا بن محمد الأنصارى، دار الكتب العلمية بيروت.
- ٢٧- مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج لمحمد بن أحمد الشربيني، دار إحياء التراث.
- ٢٨- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار إحياء التراث.

- ٢٩- الفروع فى الفقه الحنبلى لمحمد بن مفلح، عالم الكتب.
- ٣٠- الانصاف فى معرفة الراجح من الخلاف لعلى بن سليمان المرداوى، دار إحياء التراث العربى بيروت.
- ٣١- كشاف القناع عن متن الاقناع لمنصور بن يونس البهوتى.
- ٣٢- الفتاوى لأحمد بن عبد الحليم الحرانى المشهور بابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مطابع إدارة المساحة العسكرية.
- المؤتمرات والمجامع الفقهية
- مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية فى الاستثمار والتنمية. جامعة الشارقة، ١٤٢٣/٢/٢٦هـ.
- ٣٣- تطبيقات التورق واستخداماته فى العمل المصرفى لموسى آدم عيسى.
- ٣٤- التطبيقات المصرفية لعقد التورق وآثارها على مسيرة العمل المصرفى الإسلامى لأحمد محى الدين أحمد.
- ٣٥- التورق المنظم قراءة نقدية، د/ سامى بن إبراهيم السويلم.
- ٣٦- تعليق على بحوث التورق فى مؤتمر الشارقة، د/ حسين حامد حسان.
- أعمال وبحوث الدورة السابعة عشرة للمجمع الفقهي الإسلامى بمكة المكرمة، ١٤٢٤هـ، مجلة رابطة العالم الإسلامى المجلد الثانى :
- ٣٧- التورق كما تجرّيه المصارف الإسلامية فى الوقت الحاضر للشيخ عبد الله بن سليمان المنيع عضو هيئة كبار العلماء فى المملكة العربية السعودية.
- ٣٨- أحكام التورق وتطبيقاته المصرفية لمحمد تقى العثمانى نائب رئيس جامعة دار العلوم كراتشى.
- ٣٩- التورق كما تجرّيه المصارف دراسة فقهية اقتصادية، د/ محمد العلى القرى.

٤٠- التورق والتورق المنظم دراسة تأصيلية، د/ سامي بن إبراهيم السويلم.

